



«التوصيات الأمنية» في إسرائيل... هل هي ورقة في مهب ربح مصالح متخذي القرار السياسي؟ صفحـة (٢)ة



ماذا نعرف عن وحدة الاغتيالات الإسرائيلية الخاصة «يمام»؟ صفحـة (٣)ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/٤/١٢ الموافق ١١ رمضان ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٣ السنة العشرون



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

في أحدث مظاهر الاستئفاف الإسرائيلية على مفهوم «تقليص الصراع»

بقلم: أنطوان شلحت

أطلق «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، هذه الأيام، شريطاً مضموراً استأنف فيه على مفهوم «تقليص الصراع مع الفلسطينيين» الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية الحالية، ولا سيما يتبناه رئيسها نفتالي بينيت، حيال قضية فلسطين.

وكان مركز مدار، من خلال الزميل الباحث وليد حباس، أول من توقف عند هذا المفهوم، وقرأ خلفياته ومكامنه، واستشرّف أبعاده، من خلال عدد من المقالات، وعبر إصدار خاص ضمن سلسلة «أوراق إسرائيلية» (أوراق إسرائيلية: ٧٥: في مفهوم «تقليص الصراع».. الخلفية، الغايات والمآلات، إعداد وتقديم: وليد حباس، تشرين الثاني ٢٠٢١).

ومع أن استئفاف المعهد المذكور يمكن أن يندرج ضمن دلالة الانحياز إلى مفهوم تسوية الصراع، وعلى أساس حل الدولتين تحديداً، فإن ما ينبغي توكيده بادئ ذي بدء هو أن هذا الانحياز لا يأتي البتة من منطلق التأييد أو التعاطف مع قضية فلسطين العادلة، وإنما بالأساس، وعلى نحو يبدو شبه مطلق، بسبب الخوف على مستقبل إسرائيل ك «دولة يهودية وديمقراطية».

ويظهر في الشريط مدير «معهد أبحاث الأمن القومي»، أودي ديكل، محذراً من أن مفهوم «تقليص الصراع» يرمي في العمق إلى ركل مفهوم تسوية الصراع، بما من شأنه الحفاظ على الوضع القائم الذي لا يمكن لاستقراره سوى أن يؤدي في نهاية المطاف، وفقاً لما يؤكد ديكل، إلى ميرورة الدولة الواحدة. وهو يدعي أن مثل هذه الميرورة تخدم غاية الفلسطينيين في الوقت الراهن، فضلاً عن أنها لم تكن غائية عن أذهانهم في ما مضى من محاولات تسوية الصراع ومن جولات المفاوضات، كما يدعي أنها لا تؤرقهم، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، نحو القول بأنهم يتغيثونها.

يجدر أن نشير إلى أن التحذير من ميرورة الدولة الواحدة في حال عدم المضي قدماً نحو حل الدولتين، يتكرر مثل لازمة منذ أعوام طويلة، وعلى أسئلة كثير من الساسة الإسرائيليين والشخصيات العامة من مختلف ألوان الطيف السياسي، ابتداء من اليمين التقليدي وحتى اليسار الصهيوني. ولعل أبلغ من غير عن هذا الطيف الأخير الكاتب الإسرائيلي الراحل عاموس عوز الذي وقف في وجه عقيدة اللاحل التي جرى تبنيها إسرائيلياً في الأعوام الأخيرة وأدت إلى استبدال مفهوم التسوية أو الحل بمفاهيم أخرى مثل «إدارة الصراع» و«السلام الاقتصادي» وصولاً إلى «تقليص الصراع»، وبقي من بين الأصوات التي تقول إنه إذا لم تتم هنا دولتان (فلسطين بالإضافة إلى إسرائيل) وعلى وجه السرعة فسستكون هنا دولة واحدة، وإذا كانت هنا دولة واحدة فهي ستكون دولة عربية من البحر إلى النهر، وليس دولة ثنائية القومية، بسبب العامل الديموغرافي. وبراهيه باستثناء سويسرا، فإن كل الدول متعددة القوميات تواجه مصاعب كبيرة (على غرار بلجيكا وإسبانيا) أو أنها انهارت (مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي) أو هي غارقة في خضم حمام دموي (مثل لبنان وقبرص).

في واقع الأمر، حتى لو كانت دوافع المستأففين على مفهوم «تقليص الصراع» موهوبة بدعاوى الصهيونية المكرورة، فإن مجرد استئفافهم على لصالح مفهوم التسوية على علاته ينطوي على مداخل جديلة متناقضة، فهو من جهة يعبر عن الخشية من تلاشي الدولة اليهودية، ولكنه من جهة أخرى يشير إلى عدم إمكان تصفية القضية الفلسطينية على المدى البعيد، بما يدل على أن حضورها بات عميقاً لا يتجاهل أو الالتفاف أو التجاوز، وأكثر فأكثر يدل على أنه لا بد من إيجاد حل لها، ومن نافل القول إن مثل هذا الحل يجب أن يكون مقبولاً أولاً وفق أي شيء من طرف أصحاب هذه القضية وممثليهم الشرعيين، ولا ريب في أن مثل هذه الإشارة ذات مدلول بالغ الأهمية خصوصاً الآن في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تتجاهل القضية الفلسطينية، وأن تبرز أن تجاهلها لا يعيق تحسين علاقات إسرائيل مع دول عربية، وتطوير مكانتها الإقليمية في أكثر من مستوى، ولا ينبغي أن ننسى في الوقت عينه أن مثل هذا التطور متأثر إلى حد بعيد بحقيقة أن الشعب الفلسطيني ما زال يقاوم، وأن قيادته الشرعية لم تتنازل عن الثوابت الوطنية.

الصحيح أنه منذ ظهور أول المفاهيم السالفة وصولاً إلى طرح آخرها، ظل يطرح سؤال جوهري: هل هي بمثابة بديل لمفهوم تسوية الصراع؟ وجرى البحث عن جواب في نطاق سبيل من السجلات التي تنتصر لهذا المفهوم أو ذلك، ولكن الملفت أنه بالرغم مما يثار هنا وهناك من حالات صراع مجموعة، فإن مفهوم التسوية لا يزال ذا مسطوة مضمرة تفوق، في قراءتنا، وهم مسطوة المفاهيم الأخرى التي تتناسل جميعها من مقاربة تهدف أساساً إلى تصفية القضية الفلسطينية.



ائتلاف المتضررين من نتينياهو: هزة عميقة. (إبأ)

الحكومة الإسرائيلية باتت على كف نائب واحد كي يحل الكنيست نفسه ويتجه إلى انتخابات!

أيديتها، بعد إعلانها ما أسمته «النهج الجديد»، وشاركت في حكومة عمقت الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى أغتقت الحكومة في الميزانيات على المراكز والجمعيات التي تعنى بشؤون مثليي الجنس، وأيدت «الموحدة»، كل هذه الميزانيات ضمن مشروع الموازنة العامة، ولم تعترض عليه.

الأمر الآخر، هو أن طرحها للمشاركة في كل حكومة سيواجه بسؤال: مع من؟ طالما أن نتينياهو أعلن منذ الآن رفضه لها. ولكن في كل انتخابات تنشأ عوامل أخرى تلعب دوراً في نتيجة كل واحد من الأحزاب.

نتينياهو الراجح الأكبر

يظهر من الاستطلاعات الفورية أن كتل المعارضة الحالية تحافظ على قوتها البرلمانية الحالية، باستثناء حزب الليكود، الذي أجمعت كل استطلاعات الرأي على أنه سيدخل قفزة جديده، من ٥ إلى ٨ مقاعد، زيادة على المقاعد الثلاثين التي حققها في الانتخابات السابقة، ولكن الراجح الأساس هو شخص بنيامين نتينياهو، وعلى المستوى الشخصي، أكثر من أن يكون على المستوى الحزبي، فقد داهمت الأزمة الحكومية فجأة أواسطاً في حزب الليكود، كانت تعد العدة للمنافسة على رئاسة الحزب، على أساس أن الحكومة الحالية تستند لأغلبية هشة، وأنه كلما مر الوقت تآكلت قوته نتينياهو في الحزب، خاصة وأن شبح محاكمته في قضايا الفساد يتمدد، ولو ببطء.

صدرت ردود الفعل المبهجة في الليكود عن بنيامين نتينياهو، وعن الحلقة الضيقة حوله، وسط صمت «صارخ»، بالتعبير المجازي، لدى منافسي نتينياهو المفترضين، على رئاسة الحزب يسرائيل كاتس، ونير بركات، وهما الأقوى من بين المنافسين الآخرين، وخاصة يولي إدلشتاين، رئيس الكنيست الأسبق.

وفي حال تم حل الكنيست قريباً والتوجه إلى انتخابات مبكرة قبل نهاية العام، فإن فرص التفوق على بنيامين نتينياهو ستكون معدومة، ولا مجازفة في هذا الاستنتاج، لأن الليكود وكتلته البرلمانية لا يزالان قبضة نتينياهو، ولا أحد من منافسيه لديه تلك الشعبية الجارفة في الشارع، وخاصة في اليمين الاستيطاني وأحزابه، كتلك التي يحظى بها نتينياهو.

الأمر الآخر، هو أنه على الرغم من مرور عام، على بدء المحاكمة الفعلية لنتينياهو، وظهور أربعة شهود مركزيين، فإنها تتقدم ببطء شديد، إذ لا يظهر شيء صارخ يهز سير المحاكمة، ما يعرض نتينياهو لأزمة أمام الرأي العام، لذا فإن بلوغ المحاكمة الخط النهائي بعد آخر استئفاف ما زال بعيداً نسبياً، وقد يتجاوز الأمر عامين وثلاثة، وكل هذا لا يخدم نتينياهو، فيما على الحزب أن ينتظروا مفاجأة غير متوقعة، تقلب الوضع رأساً على عقب.

وتختم مرحلياً بملاحظة عينية بخصوص استطلاعات الرأي، فطالما أن الحديث عن توزيع ١٢٠ مقعداً، في مشهد سياسي يطفئ عليه التشرذم، فإن لكل مقعد وزن في حسم الأمور، وما يظهر في استطلاعات الرأي بشأن المقاعد المتوقعة لكل من القائمة المشتركة، والقائمة العربية الموحدة، ترتكز على توزيع المقاعد العشرة القائمة حالياً، ٦ للمشتركة و٤ للموحدة، إلا أن هذه النتيجة جاءت بسبب انهيار نسبة المشاركة في التصويت في آذار ٢٠٢١، إلى مستوى غير مسبوق هو نسبة ٤٣,٥٪ من ذوي حق الاقتراع العرب، أقل بنحو ٢٠٪ عما كان في عام سبق، ولا أحد يستطيع التكهن منذ الآن ماذا ستكون نسبة التصويت بين العرب الذين نسبة كل ٥٪ من ذوي حق التصويت لديهم تساوي مقعداً برلمانياً، ومن شأن رفع نسبة التصويت بين العرب أن يقلب النتائج، والعكس صحيح.

فإن حل الكنيست يحتاج إلى ٦١ نائباً، وفي حال وجد هذا العدد بضمنه القائمة المشتركة، فمن الصعب جداً رؤية المشتركة تصوت ضد حل الكنيست.

حال أحزاب الائتلاف

لم يغيّر انسحاب سيلمان من الائتلاف حسابات الكتل الثماني التي تشكل الائتلاف الحاكم، بمعنى أنها كلها متفقة على أهمية استمرار الحكومة، على أساس حساباتها الحزبية، وهي تعلم أن كل انتخابات مبكرة ستسبب بخسائر لكل واحدة منها، إما على صعيد حجم التمثيل البرلماني، أو على صعيد المكانة السلطوية، حتى وإن حققت بعض هذه الكتل تقدماً محدوداً في قوتها البرلمانية.

والحالة البرلمانية التي تواجهها الكتل تدب القلق في كل واحدة منها، حيث ستدفع أثماناً في حال جرت الانتخابات قريباً، بحسب ما دلت عليه استطلاعات الرأي، التي جرت وانتشرت في يوم تفجر الأزمة ذاته، وعلى الرغم من أنها استطلاعات لا يمكن الاعتماد عليها، فإنها تشير إلى توجه ما، قد يشهد تقلبات عديدة حتى يوم الانتخابات، التي ستكون نتيجتها مرتبطة بعوامل عدة، منها التشكيلة الحزبية، والأوضاع التي ستكون قائمة، ولكن العديد من الأحزاب ستضطر لتغيير استراتيجياتها واعتمدها في الانتخابات السابقة.

يتزايد القلق لدى بعض أحزاب الائتلاف بناء على تجارب سابقة، إذ إنه حينما تكون مؤشرات لاقتراب انتخابات برلمانية، فإن نواباً في عداد «خليا نائمة»، ما يهمهم هو استمرار وجودهم على الساحة البرلمانية، قد يبادرون لتمرّد مبكر، ويقفزون من السفينة الغارقة، نحو ألواح عائمة في النهر السياسي الهائج، علّ ونسى تنقلهم إلى بر الأمان، على الأقل لدورة برلمانية أخرى.

وأحد أكثر الأحزاب المهتدة بالانحسار هو حزب «أمل جديد» برئاسة وزير العدل جلعون ساعر، الذي فاز في الانتخابات السابقة بـ ٦ مقاعد، على الرغم من استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات ومنحته ما بين ٩ مقاعد إلى ١٢ مقعداً، وحينما بدأ المنافسة كان يجري الحديث عن حصوله بين ١٢ إلى ١٦ مقعداً. فهذا الحزب هو عملياً انشقاق عن حزب الليكود، وغالبية نوابه جاؤوا من صفوف الليكود، وكان شعاره المركزي إنهاء جلوس بنيامين نتينياهو على كرسي رئاسة الحكومة، وقال أكثر وجودها في هذا الحزب أن يتجاوز نسبة الحسم، ولذا فهو أيضاً مرشح لحالة تمرّد، ليست بادية حتى نشر هذا التقرير.

عدا هذا، فإن استطلاعات الرأي منحت الأحزاب الأخرى في الائتلاف ما يقارب نتيجتها الحالية، مع تراجعات أو تقدم محدود لكل واحد من الكتل، مع الإشارة إلى أنه على الرغم من هجوم جمهور اليمين الاستيطاني على كتلة «يميننا» برئاسة نفتالي بينيت، فإن الاستطلاعات حافظت على قوة هذا الحزب بسبعة نواب.

في حالة «القائمة العربية الموحدة»، فإن الانتخابات المبكرة لن تكون في صالحها، إذا كان التصويت لها هو على أساس سياسي، كونها لم تحقق شيئاً يذكر، كما أن الفرضية التي على أساسها شاركت في الحكومة، لاقت رفضاً ضمنياً في الغالبية الساحقة من الأحزاب الصهيونية، على الرغم من القبول بها في هذه الحكومة، فمقارعة المعارضة لهذه الحكومة هو أنها ترتكز على قائمة عربية، على الرغم من أن من فتح الباب لها وشرع وجودها في الحكومة هو بنيامين نتينياهو شخصياً، الذي بات يحرض على القائمة ذاتها.

الأمر الآخر هو أن هذه القائمة اتخذت في الانتخابات السابقة نهج الدعاية ذات الطابع «المحافظ الديني» وفق تعبيرها، وأثارت قضية الموقف من مثليي الجنس ضد القائمة المشتركة مع تركيز خاص على نواب الجبهة الديمقراطية، إلا أن هذه الحركة سقطت من

في ثبات الحكومة. وطيلة الأشهر العشرة الماضية، كانت الأناظر تتجه لوضعية كتلة «يميننا» التي هي من أشد كتل اليمين الاستيطاني طرفاً في الائتلاف، ولم تتوقف مطالب نوابها ووزرائها بما يخدم نهج وبرامج اليمين الاستيطاني والمستوطنات، وقد تحقق الكثير في هذا المجال، تحت سمع وبقي كتل الائتلاف وبصرها، وكان الليكود وباقي أطر اليمين الاستيطاني، بما فيها أطر ومراكز ليست حزبية لدى المستوطنين، تمارس ضغوطاً على نواب في كتلة «يميننا» كي يخسر الائتلاف غالبية، حتى جاء إعلان النائبة المتدنية عديت سيلمان انسحابها من الائتلاف، بسبب رسالة وزير الصحة، رئيس حزب ميرتس، نيتسان هوروفيتس، لأحد المستشفيات الإسرائيلية يطالبه فيها بالالتزام بقرار المحكمة العليا السماح بدخول أطعمة مخفزة، إلى المستشفى خلال أيام عيد الفصح العبري. وكان واضحاً أن هذا السبب ليس بمستوى انسحاب من الائتلاف الحاكم، على الرغم من كل ما جاء فيه من ديباجات لسيلمان بأن هذا ينتقض «يهودية الدولة»، إذ أن هذا القرار كان قد صدر من المحكمة العليا، قبل عامين من الآن، في نهاية نيسان ٢٠٢٠، ولم تبد سيلمان أي اعتراض ولم تبادر لما من شأنه أن يفرغ قرار المحكمة من مضمونه، طيلة الأشهر العشرة التي كانت تترأس فيها الائتلاف برلمانياً، ولذا فإن الانطباع السائد هو أن سيلمان واجهت ضغوطاً شديدة من أوساط اليمين الاستيطاني المتطرف، وهذا ما قاله نفتالي بينيت شخصياً، وقد بحثت عن ذريعة كهذه لتقفز عليها وتترك صفوف الائتلاف.

وضعية القائمة المشتركة

فور ظهور الأزمة البرلمانية اتجهت الأناظر أيضاً إلى القائمة المشتركة، التي تمثل الجمهور الفلسطيني برلمانياً، وهذا لكونها كتلة معارضة ولكن ليست ضمن التكتل المعارض الذي كله من اليمين الاستيطاني المتطرف. وفي الوقت ذاته هي معارضة للحكومة التي تتبج سياسات اليمين الاستيطاني، وتلتقي أحزاب المشتركة الثلاثة على موقف عدم المشاركة في أي حكومة إسرائيلية، طالما أن الاحتلال والسياسات العنصرية قائمة. والقائمة المشتركة في وضعية سياسية قد تبدو للبعض أنها معقدة، لكنها ليست كذلك، وحسب الموقف السائد هي الكتلة فإنه لا يمكن أن تشكل شبكة أمان للحكومة القائمة، نظراً لنهجها وسياساتها، وفي الوقت ذاته لا يمكنها الالتزام باقتراحات حجب الثقة عن الحكومة التي تبادر لها كتل اليمين الاستيطاني، وتشمل كتلتي المتدينين المترمتين - الحريدديم.

يرتكز اقتراح حجب الثقة عن الحكومة على ٣ جوانب لكل واحد منها وزن في قرار التأييد والاعتراض والامتناع: أولاً، هوية الكتلة المبادرة، ثانياً، سبب حجب الثقة، وثالثاً، وهو ما يزيد التعقيد أنه بموجب القانون الإسرائيلي فإن اقتراح حجب الثقة يجب أن تنتهي صيغته باسم المرشح لتشكيل الحكومة، وهذا يعني في حالة القائمة المشتركة أن تحفظها واعتراضها ليس فقط على كتل اليمين الاستيطاني، بل أيضاً على مواضيع حجب الثقة والخطاب الذي سيلقى لشرحه، وأيضاً على هوية المقترح لتشكيل الحكومة، حتى وإن كان الأمر شكلياً. بمعنى أن تأييد حجب ثقة كهذا، سيكون تأييداً لتسمية أشخاص مثل نتينياهو ورموز كتلة الصهيونية الدينية وكتلتي الحريدديم، ما يجعل من المستحيل أن تدعم القائمة المشتركة اقتراحات حجب ثقة لإسقاط الحكومة، لأن هذا سيكون تأييداً ضمنياً لليمين الاستيطاني ضد حكومة يمين استيطاني، وعلى الأغلب فإنها في حالة كهذه تخرج من القاعة.

في حالة حل الكنيست، فإن هذا قرار يتخذ ولا يحتاج للمقومات الثلاثة السابق ذكرها، ولكن كما ذكر سابقاً

كتب برهوم جرابيسي:

كان يكفي تمزّد نائب واحد ليضع الحكومة الإسرائيلية على «كف عفريت»، وعلى كف نائب واحد آخر ليتقرر حل الكنيست والاتجاه لانتخابات مبكرة، وتحديد كل اعتبارات الكتل المشاركة في الائتلاف الحاكم، التي أبدت تماسكاً بقدر كبير، حتى صباح السادس من الشهر الجاري، حينما أعلنت رئيسة الائتلاف عديت سيلمان، من حزب رئيس الحكومة، «يميننا»، انسحابها من الائتلاف. فمنذ الآن بات الائتلاف يرتكز على ٦٠ نائباً، وهذا حسب القانون لا يؤدي إلى سقوط الحكومة، بل إلى نشل عملها أمام الكنيست بقدر كبير. أما الراجح الأكبر من كل هذا فهو شخص بنيامين نتينياهو، أكثر بأضعاف مما سيكسبه حزبه، ما أربك من كانوا يستعدون لخوض المنافسة على رئاسة الليكود.

بحسب القانون الإسرائيلي، فإن الحكومة ممكن أن تتشكل بكل أغلبية عادية في الهيئة العامة للكنيست، لكن حجب الثقة عنها سيحتاج إلى أغلبية لا تقل عددياً عن ٦١ نائباً، وكذا بالنسبة لحل الكنيست، الذي حسب القانون يحتاج لأغلبية أعضاء الكنيست، بمعنى ٦١ نائباً، وعلى هذا الأساس، وحتى اللحظة التي ينشر فيها هذا التقرير، فإن الائتلاف الحاكم بات يرتكز على ٦٠ نائباً، وقد يخسر من هذا العدد في حال وقع تمرّد آخر في الائتلاف، وذلك مقابل ٦٠ نائباً في معارضة ليست متكثلة على نفسها، إذ إن ٦٠ مقاعد منها هي للقائمة المشتركة، وسنأتي على توصيف الحالة التي تواجهها، كما أنه ليس واضحاً كيف سيكون أداء النائبة عديت سيلمان، بمعنى هل ستصوت بشكل دائم ضد الحكومة، ومع حجب الثقة عنها، أم أن تصويتها سيكون مشروطاً بحسب ما يتم طرحه، وفق ما ورد في تقرير لصحيفة «يديعوت أخرونوت»، عن سيلمان؟

بناء عليه، فإن الأزمة الجديدة التي تعيشها حكومة نفتالي بينيت، بعد مرور أقل بقليل من ١٠ أشهر على حصولها على الثقة، لا تعني سقوطها الفوري، لأنه حتى الآن لا يوجد ٦١ نائباً سيجمعون على موقف واحد لإسقاط الحكومة. وحتى لو ظهر هذا العدد في الأيام المقبلة، فإنه بموجب قانون الكنيست، لا يمكن طرح حجب الثقة عن الحكومة خلال العطلة البرلمانية وهي قائمة حالياً، وتستمر حتى اليوم الأول لانعقاد الهيئة العامة يوم ٩ أيار المقبل.

ولذا من السابق لأوانه الحديث عن انتخابات مبكرة، ولكن في كل الأحوال فإن الانتخابات المبكرة هي مسألة وقت، ومن الصعب رؤية عدم إجراء انتخابات قبل نهاية العام الجاري ٢٠٢٢، وإذا لم يصحح الائتلاف وضعيته، فكل الاحتمالات واردة.

خلفية الأزمة

منذ اليوم الأول لتشكيلها كان واضحاً أن هذه الحكومة الترتكز على ائتلاف هش، ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً في الكنيست، ومن المفارقة أن الكتلة الأضعف في تماسكها هي كتلة «يميننا»، التي زعمها نفتالي بينيت يترأس الحكومة بالمناوبة حتى شهر آب ٢٠٢٣، رغم أنها فازت بـ ٧ مقاعد فقط في الانتخابات الأخيرة. فمنذ أن تقرر تشكيل الائتلاف أعلن أحد النواب السبعة، عيمحاي شيكلي، تمرده على تشكيلة الائتلاف، لكونه يرتكز على «القائمة العربية الموحدة»، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية - الشق الجنوبي، رغم كل ما قدمته «الموحدة» من تنازلات سياسية، وتأييدها لاتفاقية ائتلاف عامة تنقض كل المواقف السياسية المعلنة للحركة، لتصبح شريكة فاعلة في الائتلاف. كما أن شيكلي يتحفظ من وجود حزب ميرتس اليساري الصهيوني، بمعنى أنه لولا تمرده لكان الائتلاف سيرتكز على ٦٢ نائباً، وهذا الصوت كان من شأنه أن يساهم أكثر



الطريق من بيت لحم إلى القدس في «المرأة»: جنود وجدار وأسلاك شائكة.

(أغيب)

«التوصيات الأمنية» في إسرائيل.. هل هي ورقة في مهب ريح مصالح متخذي القرار السياسي؟

كتب خلدون البرغوثي:

عادة ما نسجم أن المستويات الأمنية الإسرائيلية قدمت توصياتها بشأن قضية أو وضع ما إلى المستوى السياسي أو لرئيس الحكومة أو للمجلس الوزاري المصغر- الكابينيت، لكن ما مدى التزام المستويات السياسية الإسرائيلية بالتوصيات المتخصصة والمهنية وخاصة الأمنية؟ وهل يؤخذ بها أو تهمل حسب المصلحة السياسية الحزبية والانتخابية والائتلافية لصالح القرار السياسي وبالتالي الأمني في إسرائيل؟

مواقف الأجهزة الأمنية بشكل عام.. تجنب التصعيد

كبدائية من المهم الإشارة إلى أن الأجهزة الأمنية في إسرائيل تميل إلى التوصية بالامتناع عن المواجهة العسكرية خاصة في غزة، باعتبار أن أي تصعيد داخلي أو خارجي سيشكل عبئاً كبيراً على عاتق المستويين العسكري والأمني، مع إدراك قادة هذه الأجهزة أن قرار التصعيد أحياناً تحكمه الضرورات أو المصالح السياسية وليس الأمن، مثل منح المزيد من تصاريح العمل، ورفع بعض القيود على المواد المسعوم بدخولها لقطاع غزة، وتجنب تجميد (مصادرة) أموال الضرائب الفلسطينية، وحتى تجنب الأنشطة الاستفزازية التي قد تدهور الوضع، لكن للاعتبارات السياسية والانتخابية الحزبية والشخصية لمتخذي القرار السياسي تأثيرها الكبير في تقبل أو رفض التوصيات الأمنية. خلال الحملة الدعائية للجولة الانتخابية الثانية في أيلول ٢٠١٩ زار نتنياهو مدينة أسدود للمشاركة في فعالية دعائية في العاشر من أيلول، فأطلق صاروخ من قطاع غزة باتجاه أسدود وانطلقت صفارات الإنذار ما دفع حراس نتنياهو إلى إبعاده عن المنصة أمام الكاميرات على وجه السرعة، والعودة لاحقاً لاستكمال الفعالية. هذا الأمر وقيل الانتخابات بأسبوع فقط، أثار غضب نتنياهو للضرر الذي أصاب صورته أمام ناخبيه، فأمر في مساء اليوم ذاته بتنفيذ ضربة عسكرية أقوى من الضربات المعتادة التي تستهدف مواقع فارغة ولا تؤدي إلى مواجهة شاملة. وصحيفة «هآرتس» كشفت بعد أسبوع من حادثة إطلاق الصاروخ، أن نتنياهو عاد في اليوم نفسه من أسدود وعقد اجتماعاً ضم رئيس الأركان أفيف كوخافي، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق مئير بن شبات، ورئيس جهاز الموساد السابق يوسي كوهين، ورئيس جهاز الشاباك السابق نداف أرغمان، والمستشار العسكري أفيف بلوت، لكن دون حضور المستشار القانوني للحكومة السابق أفيحاي مندلبليت، وطلب توجيه ضربة عسكرية أقوى من الضربات المعتادة، لكن بعض قادة الأجهزة الأمنية تحفظوا على الفكرة معتبرين أن الضربة التي يسعى نتنياهو إلى تنفيذها هي بمستوى عملية عسكرية قد تتحول إلى مواجهة عسكرية شاملة، لكن نتنياهو ضغط باتجاه تنفيذ الضربة، فطلب الحضور عقد اجتماع للمجلس الأمني- السياسي المصغر لبحث الوضع، وعندما علم المستشار القانوني بسعي نتنياهو لتوجيه ضربة قد تؤدي إلى حرب، أبلغه أنه رئيس حكومة تسيير أعمال وقبيل الانتخابات العامة بأيام، ولا يحق لهذه الحكومة اتخاذ قرار استراتيجي قد يؤدي إلى حرب، وقرر مندلبليت

منع نتنياهو من شن الضربة العسكرية، لأنه كما يبدو رأى أنها تخدم مصلحة هذا الأخير الخاصة، لتحسين صورته انتخابياً أو للدفع لتأجيل الانتخابات في ظل التصعيد العسكري.

هدم المنازل.. نموذجاً

في العام ٢٠٠٥ أوصت لجنة عينها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق موشيه يعالون بفحص جدوى هدم منازل عائلات منفذي العمليات في ردع الفلسطينيين عن تنفيذ مثل هذه العمليات، تولى رئاسة اللجنة العقيد أودي شيني، رئيس شعبة الاستماع والتنصت في الجيش، وخلصت اللجنة إلى «أنه لم يثبت وجود ردع فعال، إلا في حالات نادرة نسبياً، وأن أضرار عمليات الهدم تتجاوز جدواها، لأن الردع - المحدود الأثر أصلاً - لا يوازي الحدق والعداوة التي يثيرها الإجراء القاسي بالنسبة للفلسطينيين».

وفي دراسة أعدها البروفيسور عيمياي كوهين والمحامي تال ميمران لصالح المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ونشرت في أواخر العام ٢٠١٥، أشار الباحثان إلى أن لجنة شيني تمكنت من القيام بمهمة صعبة جداً، تتمثل في تغيير قيمة راسخة كانت شائعة بين صانعي القرار منذ ما يقرب من أربعين عاماً (أي منذ شروع الجيش بسياسة هدم المنازل). ويشير الباحثان إلى أن صناع القرار في الجيش الإسرائيلي كانوا وللسنوات متمسكين بالموقف القائل إن سياسة هدم بيوت الشطاء من أكثر الوسائل طرفاً في المناطق (الأراضي المحتلة)، وهي وسيلة تهررها اعتبارات الردع. كما تم الادعاء بأن هدم المنازل هو عقاب فعال وسريع، وبالتالي هو عقاب ذو جدوى بشكل خاص في ردع منفذي العمليات.

وتساءل كوهين وميمران إن كانت هذه المسوغات قائمة بناء على معطيات تثبت فعالية سياسة هدم البيوت، أم أن هذه السياسة راسخة بناء على افتراضات غير صالحة من أساسها؟ وهل كان أصحاب القرار مدركين أن طريقة اتخاذ قراراتهم وتاريخ استخدام عقوبة هدم المنازل مقترنان بالضغط الجماهيري ويزيدان من صعوبة اتخاذ قرارات عقلانية؟

الخلاصة الأهم في الدراسة هي أنه أحياناً يتم اتخاذ القرارات دون أي أساس واقعي، وهذه الحال تتطلب إعادة التفكير في عملية صنع القرار في الهيئات المسؤولة عن الأمن القومي لدولة إسرائيل.

وفي العام ٢٠١٠ صدرت دراسة أكاديمية أعدها إفرام بن ميغ وكلود بيربي وستيفان كلور، بعنوان «مكافحة الإرهاب الانتحاري: أدلة من هدم المنازل»، استعرض فيها الباحثون بالتفصيل وبالمعطيات المنطقية والأرقام، أثر هدم المنازل الفلسطينية على ردع منفذي العمليات، وخلصوا إلى نتيجة أن تأثير هدم المنازل يكون مؤقتاً ومحدوداً على الدافع لتنفيذ العمليات ولا يتجاوز أحياناً مدة شهر واحد، ويتلاشى مع الوقت، خاصة أن عوامل أخرى تلعب دوراً في خفض عدد العمليات بعد هدم منازل المنفذين، منها فرض منع التجول وإغلاق المنطقة، ونشر المزيد من الحواجز حولها والمزيد من القوات فيها، ما قد يساهم في زيادة صعوبة تنفيذ العمليات، دون التأثير على الدافعية لتنفيذها، مع هذا فإنه في الحالات التي أدى هدم منازل منفذي العمليات التي توصف بالانتحارية إلى خفض عدد هذه العمليات، أدى أيضاً إلى تنفيذ أشكال

أخرى من العمليات، كما جر انتقادات دولية لإسرائيل. بالعودة إلى لجنة شيني، فرغم إشارتها إلى عدم جدوى سياسة هدم المنازل في خلق حالة ردع، وإلى أنها تزيد الوضع سوءاً من ناحية زيادة الحدق والعداوة التي تثيرها، لكن هذه النتائج لم تؤثر كثيراً على الفعل على الأرض، فأحياناً كانت إسرائيل تتوقف عن سياسة هدم المنازل (بين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)، ثم تعود إليها، عند تزايد عدد العمليات، وارتبط لاحقاً تنفيذ قرار هدم المنازل بقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية التي رفضت معظم الطعون الفلسطينية في أوامر الهدم، خاصة بعد قضية رفعتها ثمانى منظمات لحقوق الإنسان في إسرائيل ضد سياسة هدم المنازل العام ٢٠١٤، حسب صحيفة «هآرتس».

يبدو واضحاً أن الدافع الحقيقي لاستخدام عقوبة هدم المنازل مقترن بالضغط الجماهيري، أي لإرضاء رغبة الانتقام لدى الإسرائيليين، وليس بناء على دراسات حقيقية لتأثير الهدم على ردع منفذي العمليات.

كما يلاحظ قيام الجيش الإسرائيلي بنشر فيديوهات لعمليات الهدم جزفاً أو تفجيراً لمنازل منفذي العمليات، في رسالة للجماهير الإسرائيلي لإظهار أن الحكومة وجيشها قاما بما هو مطلوب منهما.

ولعل الجملة الأبرز اللافتة للنظر في تقرير كوهين وميمران هي أن «استخدام عقوبة هدم المنازل مقترنة بالضغط الجماهيري تزيد من صعوبة اتخاذ قرارات عقلانية»، وهذه الخلاصة مؤشر مهم على تأثير الرأي العام الإسرائيلي الراغب بالانتقام من الفلسطيني منفذ العملية ومن أسرته، على المستويين السياسي والأمني وربما القانوني في اتخاذ قرارات قد تكون ذات نتائج عكسية أمنياً لكنها ترضي جمهور الناخبين في النهاية.

مع كل هذه المعطيات، قرر بنيامين نتنياهو العام ٢٠١٤ العودة إلى سياسة هدم المنازل بعد سلسلة عمليات نفذها فلسطينيون.

مسيرات العودة.. مواجهة مضبوطة تمنع التحول إلى حرب

مقابل ذلك، ومع انطلاق مسيرات العودة في نهاية آذار ٢٠١٨ والتي تخللها في كثير من الأحيان إطلاق ما تسمى «البالونات الحارقة»، والمواجهات العنيفة على السياج المحيط بقطاع غزة، كان نتنياهو يواجه أزمة سياسية مرتبطة ببدء التحقيق معه في قضايا رشوة وخيانة أمانة واحتيال في عدة ملفات، ما وضعه وضعه السياسي وجعل شيخ الانتخبات حاضراً معظم الوقت، سبق هذه الفترة تعرض نتنياهو لانتقادات شديدة من قبل أفيغدور ليبرمان، الذي كان خارج حكومة نتنياهو بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، وانضم لها وزيراً للدفاع خلفاً لنتنياهو الذي تولى المنصب لعدة أيام بعد استقالة موشيه يعالون في ٢٢ أيار ٢٠١٦. نتنياهو كان قد تعرض لانتقادات شديدة من قبل ليبرمان الذي قال بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٦ في مؤتمر لصحيفة «معاريف»: «لو كنت وزيراً للدفاع لمنحت السيد إسماعيل هنية ٤٨ ساعة، إما أن يعيد خلاها جثث الجنود القتلى والأسرى الإسرائيليين أو أنه سيموت». في اليوم التالي أبلغ نتنياهو ليبرمان بتعيينه وزيراً للدفاع وضمه للائتلاف الحكومي، بهدف إسكات تصريحاته التي تؤثر سلباً عليه. بهذا كيل نتنياهو ليبرمان بالالتزامات السياسية التي يتطلبها المنصب، فلم ينفذ ليبرمان تعهده باعتقال هنية خلال ٤٨

ساعة، ومع اندلاع أحداث مسيرات العودة في آذار ٢٠١٨، تبنى ليبرمان وجهة نظر نتنياهو بضرورة تجنب التصعيد ودافع عن وجهة النظر هذه، ما دفع وزير التعليم في حينه نفتالي بينيت إلى توجيه انتقادات شديدة لليبرمان، ونقلت عنه صحيفة «هآرتس» قوله إن «سياسات ليبرمان ضعيفة ويسارية»، كما دعا بينيت إلى «قتل مطلقى البالونات الحارقة»، وقال إن «سياسات ليبرمان هي التي جعلت حماس أكثر جراً». بالمقابل رد ليبرمان على هذه الاتهامات بالقول إن بينيت شرع بدعاية انتخابية عبر هذه التصريحات التي اعتبرها افتراء عليه، ولم يتطرق ليبرمان إلى جوهر الانتقادات الموجهة له. لكن بعد عدة شهور، بدأ ليبرمان يهاجم نتنياهو ويقول إن رئيس الحكومة يكبله كوزير للدفاع ويمنعه من توجيه ضربات لقطاع غزة، وفي منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠١٨ استقال من منصبه لهذا السبب. فوراً قدم نتنياهو على تعيين بينيت-الذي كان مستمراً في فترة انتقاداته لسياسة الحكومة تجاه غزة- وزيراً للدفاع، فوجد بينيت نفسه يتبنى وجهة نظر ليبرمان- نتنياهو في ضرورة تجنب التصعيد في غزة وعدم الانجرار إلى مواجهة عسكرية لاعتبارات سياسية.

هنا حقق نتنياهو هدفه السياسي بتجنب مواجهة عسكرية، وأسكت بينيت كما سبق أن أسكت ليبرمان، وتبنى أيضاً وجهة نظر الأجهزة الأمنية لأنها تخدم مصالحه الشخصية (قضايا)، والسياسية في تجنب مواجهة في فترة انتخابات، لكنه في حادثة أسدود ولتحقيق مكاسب سياسية شخصية سعى لمواجهة عسكرية أخطأها المستوى الأمني بالتعاون مع المستشار القانوني للحكومة.

تصعيد أيار.. هل سعى نتنياهو للمواجهة؟

قبيل المواجهة العسكرية في قطاع غزة والهبة التي شهدتها فلسطين التاريخية في أيار ٢٠١١ كانت المؤشرات واضحة إلى إمكانية الذهاب إلى تصعيد عسكري، ففي تلك الفترة كانت قضية الشيخ جراح لم ذروتها على مستوى المواجهة على الأرض، وفي التغطية الإعلامية لها، وشهدت مدينة القدس والمسجد الأقصى مواجهات في الأسابيع التي سبقت التصعيد العسكري. في ظل هذه الأوضاع شديدة التوتر دعت منظمات يهودية إلى تنظيم «مسيرة الأعلام» التي تقام في ذكرى احتلال القدس، ما قد يزيد الوضع تفجراً.

المستويات الأمنية في إسرائيل استبقت المواجهة العسكرية في أكثر من مناسبة إلى التحذير من أن تصعيد الوضع في الشيخ جراح قد يقود إلى مواجهة عسكرية مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، خاصة وأن حركة حماس هدت مراراً بالتصعيد إذا لم توقف إسرائيل إجراءاتها في القدس وإذا لم تفرج عن المعتقلين في الأحداث، وأشارت صحيفة «يديעות أحرونوت» في ١٠ أيار ٢٠١١ إلى التهديد الصريح من قبل الناطق الرسمي باسم الجناح العسكري لحماس، وكذلك إلى تهديدات الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية بالتصعيد إن لم تتوقف إسرائيل عن إجراءاتها في القدس، لكن رغم التحذيرات تقرر السماح بتنظيم مسيرة الأعلام، وأشارت الصحيفة إلى أن الكابينيت السياسي- الأمني التام لبحث الوضع، فيما استعد المستوى السياسي لإمكانية وقوع مواجهة تشمل إطلاق صواريخ على تل أبيب. سبق ذلك بنحو أسبوعين أيضاً تحذيرات وجهت للمستوى

السياسي من أجهزة الأمن الإسرائيلية من أن التصعيد في القدس قد يقود إلى تصعيد في غزة والضفة، ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصادر استخبارية ربطها المباشر بين إطلاق صاروخ من قطاع غزة باتجاه مستوطنات محيط القطاع بتاريخ ٢٤ نيسان وبين الوضع في القدس. وحذرت المستويات الاستخبارية من مخاوفها من أن يؤدي تصعيد عسكري مع المقاومة في غزة إلى تعزيز العلاقة بين حماس والعسكريين، كما دعا قادة في الجيش الإسرائيلي إلى «إدارة الأحداث الأمنية بضبط للنفس لمنع حدوث تصعيد شامل».

في تلك الفترة أطلقت من قطاع غزة صواريخ ذات مدى قصير على مناطق مفتوحة قريبة من محيط القطاع، فيما رد الجيش الإسرائيلي بقصف أراض أو مواقع فارغة في غزة لتجنب سقوط ضحايا فلسطينيين، ما قد يفجر الوضع.

القرار السياسي بشأن «مسيرة الأعلام» رغم التحذيرات الأمنية خالطته خلافات بين المستويات السياسية وداخل المنظومة الأمنية نفسها، ففيما أعلنت الشرطة أنها وبالتوافق مع قرار المستوى السياسي وبتنباها شخصياً وحسب توصيات المسؤولين الأمنيين، قررت تغيير مسار مسيرة الأعلام بحيث لا تمر من باب العمود بناء على توصيات الشاباك والجيش، كشفت صحيفة «يديעות أحرونوت» عن أن هذا الموقف جاء خلافاً لرأي وزير الأمن الداخلي - السابق- أمير أوحانا وقائد الشرطة كوبي شبتاي اللذين كانا يريدان أن تمر المسيرة من باب العمود وعدم الرضوخ للتهديدات الفلسطينية.

صحيفة «يسرائيل هيوم» أكدت أن المستوى السياسي تردد في قراره بشأن إمكانية إلغاء مسيرة الأعلام في ظل التهديدات الصادرة عن المقاومة في غزة، لكنه في النهاية قرر السماح بتنظيم المسيرة مع تحويل مسارها عن باب العمود، في موازاة لإرضاء القاطنين على المسيرة، وفي محاولة لتجنب التصعيد.

ورغم أن هذا القرار لم يساهم في منع المواجهة، يبدو أن الذهاب إلى تصعيد لم يكن يشكل تهديداً سياسياً لنتنياهو الذي كان قد خسر التكليف بتشكيل حكومة، قبل ذلك بأيام، بعد تكليف يائير لبيد بهذه المهمة، لذلك يمكن الافتراض بأن نتنياهو سعى للمواجهة عسى أن يؤدي مثلاً إلى اضطراب منافسيه لتشكيل حكومة طوارئ قد تبقيه في الحكم أو في الحكومة.

بالعودة إلى ظروف سابقة مشابهة، نجد أن نتنياهو تجنب التصعيد بكافة السبل خاصة في الفترة التي كانت تسبق الجولات الانتخابية المتتالية التي شهدتها إسرائيل على مدى نحو من عامين، وفي ظل توجيه اتهامات له بالفساد في عدة قضايا.

المصلحة السياسية هي التي تغلب

بالمجمل، فإن القرار النهائي في تحديد السياسات الأمنية والعسكرية هو بيد المستوى السياسي، ومرتب بمصالح المسؤولين الحزبية والسياسية وحتى الشخصية في هذا المستوى، ولعل فترة حكم نتنياهو منذ العام ٢٠٠٩ حتى العام ٢٠٢١ هي أوضح نموذج لكيفية تعامله الانتخابي مع التوصيات الأمنية بناء على اعتباراته السياسية الخاصة، حتى لو جرت إسرائيل إلى مواجهة شاملة، هي في غنى عنها، عسكرياً وأمنياً وسياسياً.



(الهاب)

فرقة «البيام».. ظهور مفاجئ ومرتبك بعيد عملية الدبرنغوف في تل أبيب في ٧ الجاري.

ماذا نعرف عن وحدة الاغتيالات الإسرائيلية الخاصة «بيام»؟

كتب عبد القادر بدوي:

بعد اتساع رقعة الاغتيالات بحق الشبان والنشطاء الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية، وتعاقد الحديث عن الجهود التي تبذلها وحدات الاغتيالات الخاصة، بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي وجهاز «الشاباك»، والشرطة وحرس الحدود، لمحاصرة ظاهرة العمل العسكري المسلح للنشطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتحديداً في شمالها، تعاقد الحديث والنقاش، في الإعلام الإسرائيلي على الأقل، عن مدى نجاعة وحدات الاغتيالات الإسرائيلية الخاصة في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها وحدة «البيام»، التي نفذت عمليات اغتيال وتصفية عثة بحق الشبان والنشطاء الفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة، بالذات بعد أن تم اعتبارها، بشكل رسمي، «الوحدة الوطنية لمكافحة الإرهاب»، كما تم الإعلان عن مشاركة قائدها (تم الإشارة إليه برمز «ح») في حفل إضاءة «شعلة الاستقلال»، في «يوم الاستقلال»، ممثلاً عن الشرطة وحرس الحدود.

في هذه المساهمة، سنحاول الوقوف على أهم التفاصيل، المتاحة، حول هذه الوحدة، تأسيسها ومراحل تطورها؛ نهجها ومنطق عملها، وصولاً إلى أهم إخفاقات ونجاحات هذه الوحدة على مدار الأعوام الماضية.^(١)

نشأة الوحدة وتطورها

بداية كلمة «بيام» بالعبرية هي اختصار الأحرف الثلاثة الأولى للكلمات العبرية «وحدة مركزية خاصة»، تأسست على خلفية «الأحداث الأمنية» الخطيرة التي صنفتها إسرائيل كتهديد حقيقي على حياة الإسرائيليين، داخل إسرائيل وخارجها، خلال سبعينيات القرن الماضي، بدءاً من عملية ميونيخ التي نفذتها مجموعة أيلول الأسود الفلسطينية (التابعة لحركة فتح) والتي أسفرت عن مقتل ١١ إسرائيلياً (البعثة الرياضية الإسرائيلية لأولمبياد ميونيخ في أيلول ١٩٧٢)، إلى جانب عملية «معلوت» التي أسفرت أيضاً عن مقتل ٢٤ إسرائيلياً في أيار ١٩٧٤ (نفذتها الجبهة

الديمقراطية لتحرير فلسطين)، بعد أن رفضت إسرائيل، في العمليتين، التفاوض مع الفلسطينيين الذين طالبوا حينها بإطلاق سراح أسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق الرهائن. في أعقاب هذه الأحداث، تشكلت لجنة أمنية-عسكرية خاصة سُميت بـ«لجنة حوريف»، لتقوم بفحص الطرق والوسائل الأنجع لمواجهة مثل هذه العمليات والأنشطة الإرهابية المعادية- كما تصنفها إسرائيل، كما طلب من اللجنة تحديد مسؤوليات الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة، وتقسيم المهام بين الجيش والشرطة (من ناحيتين جغرافية وعملياتية) لمواجهة هذه العمليات مستقبلاً والحد منها بالتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية (الشاباك والموساد وشعبة أمان).

أصدرت «لجنة حوريف»، توصياتها، والتي جاء من ضمنها أن تتولى الشرطة مهمة مواجهة الأنشطة الإرهابية المعادية، داخل الخط الأخضر، وأوكلت في الوقت نفسه مهمة تشكيل وحدة شرطية خاصة للقيام بذلك لقائد حرس الحدود في حينه داني حاييم، وبالفعل تأسست الوحدة في ١٧ شباط ١٩٧٥ بقيادة يعقوب رؤوفين نمرود، وكانت في البداية وحدة خاصة تابعة لجهاز حرس الحدود، تقيم في ثكنتين عسكريتين في مطار اللد- «بن غوريون» للتعامل مع «الحوادث الأمنية»، وقد تم تغيير اسمها بعد فترة قصيرة لتحمل الاسم الحالي «بيام». وبعد استلام أساف حيفتس منصب قائد الوحدة الثالث العام ١٩٧٦، مرت الوحدة بتغييرات هيكلية جوهرية عثة، كان أبرزها إدخال النمط الأوروبي في التجنيد ومدته والتدريب، لتتحول في النهاية إلى وحدة من المقاتلين المحترفين المتفزين للعمل في الوحدة (عدم الاستمرار في الخدمة العسكرية النظامية، أو الاحتياطية في الجيش). في أعقاب مشاركة الوحدة في عملية «باص الدماء» عملية الساحل في ١١ آذار ١٩٧٨، حظيت الوحدة بثقة المستويات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، لتتحول بذلك إلى شريك كامل للجيش في تنفيذ المهام «الأمنية الخطيرة» داخل الخط الأخضر، أو حتى في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح مقرها الرئيس، في «شمار أيلون».

أبرز العمليات التي شاركت فيها الوحدة منذ تأسيسها وحتى الانتفاضة الفلسطينية الثانية كان أول اختبار حقيقي للوحدة منذ تشكيلها هو السيطرة على الفدائيين الفلسطينيين في عملية الساحل ١٩٧٨ (بقيادة دلال المغربي)، والتي تُسمى إسرائيلياً بـ«باص الدماء»، لكنها فشلت في السيطرة على منفذ العملية دون وقوع إصابات وقتلى في حيفتس بجروح خطيرة، وزعم ذلك، اعتبرت المستويات العسكرية والأمنية في إسرائيل أن الوحدة نجحت في القضاء على مساعي الفلسطينيين في تحرير أسرى من خلال مثل هذه العمليات، ثم انخرطت الوحدة بعد سنوات عثة في حرب لبنان الأولى (١٩٨٢) «سلامة الجليل» بحسب التسمية الإسرائيلية- إلى جانب وحدة «سيبرت متكال»، وهي الحرب التي كانت تسعى إسرائيل من خلالها للقضاء على قوات الثورة الفلسطينية المقاتلة وإخراجها من لبنان، ثم شاركت في الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام ١٩٨٧ (انتفاضة الحجارة)، كوحدة خاصة لتنفيذ عمليات «مركزية ودقيقة»، وهي تنفيذ اغتيالات لشخصيات ونشطاء فلسطينيين، من خلال رفع مستوى التنسيق بين الوحدة وبين «جهاز الأمن العام- الشاباك» المسؤول، من ناحية أمنية-استخباراتية، عن المناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧. وفي آذار ١٩٨٨، أوكلت إلى الوحدة، من ضمن وحدات أخرى للشرطة والجيش والقوات الخاصة الإسرائيلية، مهمة القضاء على منفذ عملية ديمونا، وتُسمى إسرائيلياً بـ«حافة الأمهات»، حيث اختطف ثلاثة فدائيين فلسطينيين حافلة تقل عاملين في مفاعل ديمونا النووي (باحثي مجمع الأبحاث النووية في المفاعل) وقطع الطريق عليهم ومنعهم من الوصول إلى المفاعل، وتخليص الإسرائيليين أيضاً، وهي العملية التي منحت الوحدة ثقة وثقلاً في أوساط القيادتين العسكرية والأمنية، خصوصاً في ظل تزايد قدرتها على التعامل مع مثل هذه الأحداث. خلال التسعينيات انخرطت الوحدة، وبالتنسيق

مع الجيش و«الشاباك»، في مواجهة موجة العمليات التي شهدتها المدن داخل الخط الأخضر، إلى جانب انخراطها في مواجهة العمليات الإجرامية (الجناحية)، إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول ٢٠٠٠ في أعقاب اقتحام شارون للمسجد الأقصى، ومنذ ذلك الحين، وبسبب الانتفاضة، مزت الوحدة بسلسلة تغييرات هيكلية، لتعزيز قدرتها على مواجهة الأخطار المترتبة على العمليات الفلسطينية المسلحة، بما في ذلك اتساع التنسيق بينها وبين الجيش و«الشاباك»، حيث أصبح ينظر إليها إسرائيلياً على أنها «رائدة» في مجال الاغتيالات والتصفية، والقيام بالعمليات «المركزية والدقيقة»، ومن حيث قدرات أفرادها وكفاءتهم العمليّة على المدى الاستراتيجي، الأمر الذي زاد من استثمار المستويين الأمني والعسكري في هذه الوحدة لتعزيز قدرات أفرادها.

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، تركز عمل الوحدة الرئيس في تنفيذ عمليات اغتيال وتصفية النشطاء والقيادات الميدانية العسكرية والتنظيمية للفصائل الفلسطينية في المحافظات الفلسطينية كافة، حيث نفذت، بحسب موقع الوحدة، مئات العملية «المركزية» و«الدقيقة» اغتالت فيها مئات الفلسطينيين الذين صنفتهم أجهزة الأمن الإسرائيلية كـ«خطر حقيقي»، وصولاً إلى ملاحقة منفذ العمليات الفردية خلال العقد المنصرم وتصفيتهم، تحديداً منذ العام ٢٠١٤، ومرافقة وحدات الجيش في عمليات الاقتحام البلية للخيمات والقرى والمدن الفلسطينية، وقد برز هذا الأمر بشكل كبير خلال الاقتحامات الأخيرة لمناطق الضفة الغربية، والتي خلفت عشرات الشهداء الذين تمّت تصفيتهم بشكل مباشر (الاغتيالات في مخيم جنين، واغتيال الشبان الثلاثة في نابلس مؤخراً). كما شاركت الوحدة في عمليات البحث عن أسرى سجن جيلوع الستة العام الماضي تحت بند «الاعتقالات شديدة الخطورة» كأحد المهام الموكلة للوحدة، في المقابل، قتل العشرات من أفراد الوحدة خلال العمليات التي نفذتها الوحدة منذ تأسيسها (وضعت الوحدة ١٣ اسماً منهم على صفحتها الرسمية).

أبرز أقسام الوحدة ورؤسائها

كان من ضمن الأهداف الرئيسية للوحدة أيضاً امتلاك القدرة على «تحرير» الرهائن، ولذلك يخضع أفرادها لتدريبات مكثفة ونوعية على مدار العام، وهم في غالبيتهم خزيجو الوحدات القتالية الخاصة في الجيش (يقتضى بعضهم في الوحدة حتى سن ٤٥)، يخضعون لتدريبات مكثفة في المناطق الجغرافية المختلفة (مرة واحدة كل شهرين)، للحفاظ على كفاءة أفرادها، وللتكيف مع التضاريس المختلفة، بتنسيق وتعاون استخباري وعسكري وعملياتي مع وحدات الشرطة والجيش و«الشاباك» المختلفة، مثل وحدة الإنزال من المروحيات؛ وحدة التنقل؛ القناصة؛ الاستطلاع؛ وحدة التخريب (المتفجرات)؛ الوحدة الطبية؛ وحدة الكلاب، وحدة القروء (الإنزال واقتحام المبانئ من الأعلى والأسفل)، ووحدة التكنولوجيا؛ وحدة مطاردة المركبات وإيقافها وغيرها.

شغلت عثة شخصيات عسكرية وأمنية إسرائيلية منصب قائد هذه الوحدة، عُرف منها التالية أسماؤهم مع فترة تسلمهم لهذا المنصب؛ رؤوفين يعقوب نمرود (١٩٧٤-١٩٧٥)، ماوود هليفي (١٩٧٥-١٩٧٦)، أساف حيفتس (١٩٧٦-١٩٨٠)، شموئيل تسوكر (١٩٨٠-١٩٨١)، غبرئيل كوهين (١٩٨٤-١٩٨٤)، نير تسفير (١٩٨٤-١٩٨٧)، اليك رون (١٩٨٧-١٩٩١)، ديفيد تسور (١٩٩٢-١٩٩٥)، ديفيد بن شيمول (١٩٩٥-١٩٩٩)، حجابي بيلغ (١٩٩٩-٢٠٠١)، زوهر دفير (٢٠٠١-٢٠٠٧)، يورام هليفي (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، بوغز (٢٠٠٩-٢٠١٢)، وأخيراً رئيسها الحالي الذي يتم الإشارة إليه بالرمز «ح»، كما ذكرنا أعلاه.

(هوامش)

1. كل المعلومات الواردة في هذه المساهمة مقتبسة، بشكل غير مباشر، من موقع الوحدة على الشبكة، مع أهمية الإشارة إلى أن الوصول إليها مرتبط بتفعيل خاصية VPN، على الرابط: <https://www.police.gov.il/yamam/>
2. للتعليق حول رؤساء الوحدة، انظري الرابط: <https://www.police.gov.il/yamam/albomGallery.aspx?albumId=2&mid=63>

قريباً في الأسواق

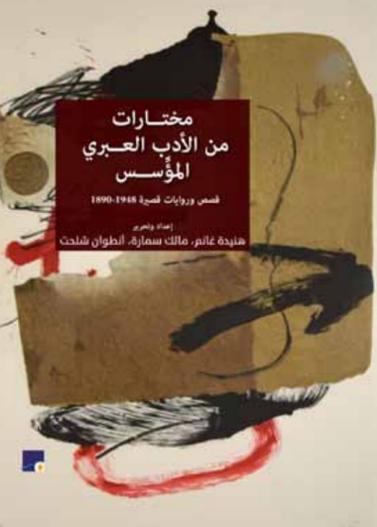
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«مختارات من الأدب العبري المؤسس»

قصص وروايات قصيرة 1890 - 1948

إعداد وتحضير:

هنيدة غانم، مالك سمارة، أنطوان شلحت





مدينتي إسرائيلية مسلح في القدس، يوم ٨ الجاري.

دعوات المدنيين المسلّحين للتحرك وإحداها من رئيس الحكومة الإسرائيلية، تعزّز نزعة الميليشيات التي ترفع رأسها!

(الغيب)

كتب هشام نفاع:

إسرائيل على بؤرة الاستهداف وبالتالي فشل استخبارات بل وأيضا المنظومة كلها فضلت النظر إلى اتجاه آخر والتجاهل (..) ولهذا يوجد فقط تفسير واحد، لم يصدر أحد التعليمات اللازمة - جمع ترسانة السلاح في المجتمع العربي. رئيس الحكومة بينيت كان قال - في مقطع الفيديو المشار إليه أعلاه - وسط التقاقم الأمني الأخير: «نحن نسرع في جمع الأسلحة غير المرخصة في المناطق العربية، تلك الأسلحة غير المرخصة تراكمت بكميات لا تصدق على مدى سنوات عديدة، وحين الوقت للتخلص منها». يشمل مشهد فقدان قدرة المؤسسة على ضبط الحاصل بل كل السيرورات المتفاعلة في سياق انتشار السلاح «بدرجات أميركية»، تطورا خطيرا آخر، خلاصته «مبادرة وتطوع» مجموعات من أصحاب الأسلحة المرخصة للقيام بما يعتبرونه مهام حراسة وأمن. حدث هذا في اللد إذ تم إطلاق مشروع «نحني اللد»، وهو مشروع تطوعي لسكان المدينة الذين قرروا كما قالوا بأنهم يأخذون الأمن في أيديهم، كما أشارت تقارير صحافية. لكن هذه الخطوة التي حرّكها أفراد اتخذت صورة ومعنى مختلفين وأكثر خطورة حين ظهرت في الدعوة لاجتماعها التأسيسي لوعوات شرطة إسرائيل وبلدية اللد والشوابة التوراتية، في المدينة، المؤلفة من متشددين مغالين في السياسة بغطاء الدين. تكررت هذه الممارسة في بئر السبع أيضا، وكما حدث في اللد تماما، ظهرت الشرطة والبلدية كشريكين في الأمر لكنهما عادتا وتراجعتا في ضوء الانتقادات وكشف قيامهما بمنح غطاء لما يمكن الادعاء بأنه تشكيل لميليشيا. وتوجهت جمعية حقوق المواطن بتاريخ ١٩،٣،٢٠٢٢ إلى كل من المفتش العام للشرطة ورئيس بلدية اللد باستفسار عن هكذا خطوة، مؤكدة أن الحديث يدور تماما حول ميليشيا مسلحة، مطالبة بعدم السماح بالخصخصة المرفوضة لدور العمل الشرطي، ومنع تسلل آراء عنصرية إلى الأعمال الشرطية وأعمال حفظ الأمن، لأن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقاقم التوتر القائم في اللد، وإلى تصعيد الأحداث المستقبلية. صيحت الشرطة أعلنت أنها لن تشارك في المبادرات في اللد وبئر السبع. لكن إطلاق بينيت دعوة جماعية عشوائية فضفاضة لكل من يحمل رخصة سلاح بحمله، وبالتالي استعماله، يهدد بخلق بنية تحتية هائلة الحجم والخطورة لنشوء ميليشيات لمدنيين سيدمون تفسيراتهم الخاصة لما يعتبرونه خطرا أمنيا وكيفية مواجهته، بالأسلحة.

جرائم قتل النساء، معروف في العالم وفي البلاد بأن السلاح الناري هو «محفز على الانتحار» ومعظم الأسلحة التي تستخدم لهذا الغرض المأساوي هي أسلحة مرخصة. ووفقا لوزارة الصحة فإن ١١ في المئة من إجمالي عمليات الانتحار تستخدم فيها أسلحة نارية. في إسرائيل في غضون ثلاث سنوات فقط (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) انتحر ٢٠ حارسا بالسلاح الذي تلقوه لغرض عملهم. وتختتم الكاتبة بالتحذير: إن الأمن منوط بإقرار مسؤول وظيف لعدد رخص السلاح وتشدّد الرقابة أيضا بعد إصدار الرخصة. إن الأمن المدني لن يتحقق من خلال ترخيص السلاح بالجملة للمواطنين العاديين لاستخدام القوة المسلحة. وإلا فسوف تصبح أميركا. كذلك، فإن جمعية حقوق المواطن دعت إلى الحد من عدد تراخيص الأسلحة للمدنيين، قائلة «إغراق الشوارع بالأسلحة ليس هو الحل، هذه هي المشكلة - لأن مثل هذا الإجراء يتجاهل المخاطر المؤكدة الكامنة في الأسلحة المملوكة ملكية خاصة. إن العلاقة بين توافر الأسلحة وحالات الانتحار وحالات القتل في العائلة أمر لا جدال فيه. نحن لا نتجاهل الوضع الأمني ولكن في الميزان العام يجب أيضا مراعاة المخاطر». ولقد أظهر تقرير لصحيفة «هارتس» أن عدد الطلبات المقدمة إلى وزارة الأمن الداخلي للحصول على رخص أسلحة لمواطنين إسرائيليين، قفزت بـ ٤٠ ضعفا خلال نحو أسبوع، بين العمليتين في بئر السبع وبني براك. علما بأن هناك حوالي ١٤٨ ألف مواطن يحملون حاليا ترخيصا خاصا للأسلحة النارية. وأظهرت بيانات الوزارة أنه بينما يبلغ متوسط عدد الطلبات ٦٠ في اليوم فإن أن العدد قفز إلى ١٤٣ طلبا وواصل الارتفاع بشكل شبه يومي.

بدأ المشروع، وفقا للمبادرات إليه، بتطبيق عملي لبحث جرى نشره العام ٢٠٠٩، وهو تقرير كشف المستور عن صناعة الحراسة في إسرائيل، بما في ظاهرة قتل والتسبب بقتل بنات وأبناء العائلة بواسطة. في العام ٢٠٠٨ تم تعديل قانون السلاح الناري للعام ١٩٤٩ وجرت إضافة بند إليه يحدد بأن السماح بحمل الحارس للسلاح في شركة الحراسة ينبغي أن يكون مقصرا على منطقة تشغيله. لم يتم تطبيق هذا القانون على مدار سنوات، وفي بداية طريق مشروع «المسدس على طاولة المطبخ»، طالب المشروع بغرض القانون وإخراج سلاح عشرات آلاف الحراس والعاملين في شركات الحراسة من منازلهم الخاصة.

ثلث النساء الضحايا منذ ٢٠١٦ قتلن بسلاح مرخص

يتقوض الادعاء بأن السلاح المرخص هو وسيلة للدفاع فقط ولا يلعب دورا في العنف أو في الجريمة المسلحة (في اختلاف مبدئي عن السلاح غير المرخص) بفعل حقيقة أن نحو ٢٠٠ قطعة سلاح مدنية مرخصة تُسرق كل سنة وحقيقة أن السلاح المرخص يستخدم المرة تلو الأخرى لأعمال القتل والتسبب بالقتل.

الأرقام الرسمية واضحة في هذا الصدد: نحو ثلث النساء اللاتي قتلن في إسرائيل منذ ٢٠١٦ قتلن بسلاح مرخص. وتلفت الكاتبة المذكورة أعلاه إلى أنه «في الولايات المتحدة، التي تشكل نموذجا يقتدى لوضعي السياسة المطروحة (لتسهيل التسليح)، معروف منذ سنين بأن وجود الأسلحة في البيوت يرفع بثلاثة أضعاف حتى خمسة أضعاف الخطر بقتل الزوجة في ذلك البيت. كل الأسلحة النارية التي في البيوت، سواء مرخصة أو غير مرخصة، ترفع جدا الخطر على حياة نساء في تلك البيوت. على هذه الخلفية بالضبط، تم إدراج السؤال «هل توجد أسلحة في البيت؟»، في استبيانات القبول في أقسام معالجة العنف في العائلة. ولكن في الواقع الحالي سلطات الرفاه وسلطات الترخيص غير جاهزة للتعاون فيما بينها وتتبادل المعلومات لغرض منع المخاطر والتقليص المسبق للتهديدات».

خلصت لجنة رونين في العام ٢٠١٩ إلى أن المعلومات من سلطات الرفاه لا تنتقل بشكل منتظم وجرى إلى سلطات ترخيص السلاح. وهي لجنة عامة شكلها وزير الأمن الداخلي الأسبق في ٢٠١٨ أبريل. بل فحصر إجراءات الحصول على رخصة قيادة أسلحة نارية، وتوصيتها القاطعة كانت: يجب نقل كل طلب لتلقي رخصة واقتناء سلاح إلى وزارة الرفاه لأخذ موافقة قبل اتخاذ القرار. لكن هذه التوصية الهامة جدا لم تطبق حتى اليوم. بالإضافة إلى التأثيرات الفاتك لانتشار السلاح الناري على زيادة

ولكن في العام ٢٠١٧ أفادت مراكز الصدمات بأنه في السنوات الأخيرة «تنتشر ظاهرة الارتفاع في أعداد المصابين بالسلاح الناري في أوساط مصابي العنف (ليس العمليات الأمنية والقتالية) من ١٤ في المئة إلى نحو ١٩ في المئة».

من يمتلك صلاحية إجازة تسليح المدنيين في إسرائيل؟

وفقا للإجراءات المعمول بها، فإن قسم ترخيص السلاح الناري التابع لوزارة الأمن الداخلي هو المخول ب معاينة طلبات ترخيص «السلاح الخفيف» (المسدسات عادة) والمصادقة عليها في ثلاثة أنواع رئيسية لهذه الرخص: رخصة خاصة، تصدر للفرد الذي يسعى لشراء سلاح ناري والاحتفاظ به في منزله؛ رخصة خاصة تصدر لشخص مسؤول عن حاملي سلاح آخرين وعن سلاحهم (على غرار مسؤول رضيع في شركة حراسة، أو مركز أمن في بلدة ما، أو مسؤول عن الأمن في مصنع)؛ رخصة محدودة لحمل السلاح في أثناء أداء الوظيفة وتصدر لشخص يعمل تحت صلاحية من يحمل الرخصة الخاصة ويحمل سلاحا في إطار وظيفته أو بحسب مكان سكناه.

أما الهيئات الرسمية المسؤولة عن السلاح عموما في إسرائيل فهي: قسم ترخيص الأسلحة النارية في وزارة الأمن الداخلي المسؤولة عن السلاح الخاص (السلاح الذي بحوزة أفراد) والسلاح المؤسساتي (السلاح التابع لشركات حماية وحراسة، ومصانع، وبلدات)، الشرطة المسؤولة عن سلاح رجال الشرطة ورجال حرس الحدود؛ الجيش المسؤول عن قطع السلاح التي يحملها الجنود في أثناء الخدمة الإلزامية، النظامية، والاحتياطية، وفي فرق التاهب في البلدات اليهودية الواقعة في الضفة الغربية أي المستوطنات والمناطق التي يتم تعريفها بوصفها «مستحقة» على حدود الخط الأخضر.

لقد تم تخفيف الكثير من القيود في السنوات الأخيرة على حمل السلاح. خصوصا مع انتشار شركات الحراسة الخاصة. ربما أن أبرز تجسيد لهذه الإصع الخفيفة على زناد ترخيص وتوزيع السلاح، هو «خصخصة» عدد من حواجز الاحتلال، إذ تم نقل مهام التفتيش المباشر عليها من جنود الجيش إلى موظفي شركات خاصة مسلحين. بالتوازي مع هذه السيرورة انطلقت حملات احتجاج ومشاريع جماهيرية حذرت من خطورة انتشار السلاح. فقام مثلا مشروع «المسدس على طاولة المطبخ» التابع لمنظمة «امرأة لامرأة - مركز نسوي» من أجل الحد من انتشار السلاح الخفيف ونزعه من الحيز المدني على أساس المعرفة والرؤية الجندريين وصولا إلى تقليص العنف الناجم من انتشار الأسلحة النارية.

لم تتأخر التعليقات المختلفة على دعوة رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، إلى الإسرائيليين الذين يملكون رخصة سلاح بحمل أسلحتهم معهم طوال الوقت، إضافة إلى الطلب أيضا من جميع الجنود حمل أسلحتهم حين يخرجون إلى منازلهم من قواعدهم العسكرية. وهذه الدعوة التي جاءت وسط عمليات مسلحة في عدد من المدن الإسرائيلية، في الأسابيع الأخيرة، جذبت إلى رئيس الحكومة الذي تواجه حكومته أزمة ائتلافية أيضا، انتقادات متباينة في المنطلقات والتشديدات.

فتحت عنوان ليس أمانا كتبت رالا مزاليا في «هارتس»: تسير إسرائيل نحو التبنّي السريع لسياسة السلاح على نمط الولايات المتحدة - مسدس لكل مواطن، بادعاء تعزيز الأمن الشخصي. لكن لا حاجة لبحوث عميقة، مع أنه يوجد كثير منها، كي نفهم أن مثل هذه السياسة ستحقق النقيض التام للأمن.

وتذكّر كيف أنه بعد إجراءات تسهيل متطرفة لعملية ترخيص السلاح، سجل في إسرائيل ارتفاع حاد في عدد ضحايا إطلاق النار. في بين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ ارتفع عدد ضحايا إطلاق النار (جرى وقتل) في المجتمع اليهودي بمعدل ٤٩ في المئة. وعدد ضحايا النار في أوساط الفلسطينيين مواطني إسرائيل ارتفع بنسبة ٧٢ في المئة. في السنوات الأخيرة قتل بإطلاق النار نحو ١٢٠ شخصا بالمتوسط كل سنة - غالبيةهم السائحة من مصابي العنف والجريمة، وقلّة صغيرة من مصابي عمليات «الإرهاب» على حد قولها.

تلاحظ الكاتبة أن عمليات إطلاق النار الأمنية «تثير الرعب، والفرع والكثير من الانتباه - في الإعلام وبين الجمهور. في إسرائيل، مثلما في سائر العالم يشكل احتلال المنصة الإعلامية هدفا مركزيا لهذه الأعمال. لكن قائمة «العشرين سبب الأول للوفيات»، التي نظمتها وزارة الصحة في السنوات الأخيرة لا تتضمن على الإطلاق خانة «الإرهاب والأعمال القتالية». هذا الصنف بالتأكيد موجود ضمن أسباب الموت. لكن خارج العشرين سبب الأولى». بالمقابل، فإن القتل على خلفية غير قومية والانتظار هما ضمن قائمة الأسباب العشرة الأولى لحالات الموت. من بين نزلاء المستشفى في مراكز الصدمة في إسرائيل في السنوات الأخيرة، كان ٠,٥ في المئة فقط من مصابي العمليات الأمنية والقتالية. بينما أدى العنف إلى إدخال نحو تسعة أضعاف أعداد الناس إلى تلك المراكز (٤,٣ في المئة). صحيح أنه ليست كل حالات القتل والعنف تتم بأسلحة نارية

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

http://tiny.cc/nkdpd

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي